# بيان مشترك

## اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري

30 أغسطس / آب 2026

# الاختفاء القسري في مصر

## الجريمة الممتدة عبر الزمن

منذ أكثر من ثلاثة عشر عاما، وجريمة الاختفاء القسري في جمهورية مصر العربية مازالت هي الجريمة الأكثر وضوحا وتكرارا، أكثر من عشرين ألف مواطنٍ تعرضوا للاختفاء القسري حسب ما تم رصده وتوثيقه من مصادر حقوقية وإعلامية، ظهر عدد منهم فيما بعد أمام النيابات العامة كمتهمين في قضايا ذات طابع سياسي، وتم رصد مقتل 65 حالة لمختفين قسرًا" بعد إنكار وزارة الداخلية المصرية لوجودهم، في الوقت الذي وثقت فيه منظمات عديدة اختفاءهم عبر بلاغات رسمية قدمها أهالي الضحايا للأجهزة المعنية،

ومازال مئات الضحايا المختفين في أحداث الحرس الجمهوري في تموز 2013، وأحداث فض الاعتصامات في رابعة والنهضة في أغسطس / آب 2013 لم يكشف عن مصيرهم بعد، بالإضافة إلى 300 حالة موثقة لدى منظمة عدالة لحقوق الإنسان تنكر الحكومة المصرية وجود أصحابها، رغم وجود الأدلة على اعتقالهم من قبل قوات شرطة بزي رسمي، وأخرى بزي مدني،

إن خطورة جريمة الاختفاء القسري المتنامية ليس في كونها فقط خطف وإنكار وجود للمخطوف "اعتقال تعسفي" مع الاقتران بتعذيبه الشديد وحمله على الإدلاء باعترافات عن جرائم لا علم له بها؛ وإنما الأخطر من ذلك كله أنها جريمة منظمة وممنهجة تتم من قبل مسؤولي السلطة التنفيذية والموكلين بالأمن والحماية فيها،

لم يعد الاختفاء القسري في مصر مجرد انتهاك فردي محدود، ولكنه تمدد فصار أداة لقمع حرية التعبير عن الرأي والتضييق على النشاط المدني السلمي والحقوق الأساسية جميعها، وطالت آثاره مواطنين عاديين في إطار التعسف في استعمال السلطة الاستثنائية خارج نطاق الرقابة القانونية.

إننا وبعد كل تلك السنوات لا نمل من تكرار المطالبة بالوقوف أمام استمرار هذه الجريمة الممنهجة، فمازال في شرفاء العالم وأصحاب الضمير الحي من يبهرنا كل يوم بمساندتهم لضحايا الحروب والانتهاكات، وضحايا الاختفاء القسري في مصر وفي العالم كله لا يقلون في الألم والعذاب عن ضحايا الحروب، فهم يتألمون جسديا نتيجة التعذيب، ونفسيا جراء الترويع وإنكار الوجود، كما تتألم معهم عائلات بأكملها فقد أفرادها عائلهم ويركضون في البحث عنه على أبواب أقبية السجون والمعتقلات كافة ولا أحد يطمئنهم أو يصدقهم في شيء.

وفي اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري- الذي يأتي كل عام لدعم ضحايا تلك الجريمة المصنفة أنها ضد الإنسانية، وللعمل على حماية الأشخاص منها، فإن حملتنا الحقوقية الدولية **#أين_هم للعام 2026-** نعلن أنها عمل مستمر، وندعو إلى التضامن معها، ومواصلة النداءات والفعاليات حتى تمام التوقف عن ارتكاب تلك الجريمة وعودة آخر مختف قسرا إلى حياته وأهله وذويه، وكشف مصيرهم المجهول.

## مطالبنا:

-ضرورة تصديق مصر على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون تحفظات.

-إصدار قانون وطني يُجرم الاختفاء القسري بشكل واضح وصريح، ويُصنفه كجريمة ضد الإنسانية

-التوقف الفوري عن كافة أشكال الاختفاء القسري وما يتعلق به من انتهاكات جسدية ونفسية وقانونية.

-الإفصاح عن أماكن جميع المختفين قسًرا، وإعادتهم إلى ذويهم وليس إلى السجون والمعتقلات باتهامات ملفقة.

-إعادة النظر في القضايا والاتهامات التي بُنيت على اعترافات لمختفين قسًرا بعد فترات من اختفائهم ثم ظهورهم في المحاكم والنيابات

-إغلاق السجون السرية والمعتقلات غير القانونية، وتفعيل الإشراف القضائي على السجون ومقرات الاحتجاز.

-إنشاء آلية قانونية لمساءلة المسئولين عن عمليات الاختفاء القسري، وعمليات التعذيب المتعلقة بها، كونها جرائم لا تسقط بالتقادم.

-ندعو وسائل الإعلام إلى مواصلة تسليط الضوء على هذه الجريمة، ونقل صوت الضحايا، ورفض الصمت الرسمي.

## المنظمات الموقعة على البيان: